

حقوق المرأة الاجتماعية بين الشريعة... م.م. محمد عبد الرحمن و م.م. خسرو اسماعيل
حقوق المرأة الاجتماعية بين الشريعة الإسلامية واتفاقية (سيداو)
(دراسة مقارنة)

Women's social rights between Islamic law and CEDAW
(A comparative study)

**Muhammad Abdul
Rahman Ahmed Qasi
Assistant Lecturer
Nineveh Arabic / Shehat
Intermediate School
Khosrow Ismail Saleh
Qader
Assistant Lecturer
Al-Hamdaniya
Education Department /
Kuwait Secondary
School**

**م.م. محمد عبد الرحمن أحمد قاسم
مدرس مساعد
تربية نينوى / متوسطة الشخان
م.م. خسرو إسماعيل صالح قادر
مدرس مساعد
قسم تربية الحمدانية / ثانوية الكويت
الثانية**

bdm.076889@gmail.com
Xasroismail954@gmail.com

**تاريخ القبول
٢٠٢٤/٩/٤**

**تاريخ الاستلام
٢٠٢٤/٨/١١**

الكلمات المفتاحية: الشريعة ، المرأة ، الحقوق ، الواجبات ، المجتمع

Keywords: Sharia, Woman, Rights, Duties, Society

ملخص البحث

تعد قضية المرأة عامة من القضايا المطروحة حالياً على الساحة الدولية والوطنية ، والتي احتلت الصدارة والاهتمام العالمي والمحلي لاسيما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وظهور هيئات ومنظمات المجتمع الدولي المعنية بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية والتي انبثقت عنها العديد من القوانين والإعلانات والاتفاقيات الدولية في شتى مجالات حقوق الإنسان .

من المعروف أن المرأة شأنها شأن الرجل تتمتع بمجموعة كبيرة من الحقوق مثل الحقوق الاجتماعية، والحقوق السياسية، والاقتصادية، والثقافية إلا إن الشريعة الإسلامية لها ضوابط وشروط لعمل المرأة وتعليمها وتنقلها وما يتعلق بأهليتها في القضايا القانونية، تصب في مصلحة المرأة نفسها وأسررتها والمجتمع.

وتجدر الإشارة إلى أننا لا نستطيع تناول هذه الحقوق كلها في هذه الدراسة خشية الإطالة، لذا سنقتصر على الإشارة إلى الحقوق الاجتماعية فقط، وتناولنا هذا البحث بأسلوب مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقوانين والاتفاقيات الوضعية المتعلقة بحقوق المرأة، ومن الواضح أن هناك العديد من الاتفاقيات والقوانين الدولية التي تضمنت حقوق المرأة وحمايتها لذا فإننا ارتأينا أن نختار اتفاقية (سيداو) أنموذجاً للمقارنة .

Abstract

The issue of women in general is one of the issues currently raised on the international and national scene, and it has occupied the forefront and global and local attention, especially after the end of World War II and the emergence of bodies and organizations of the international community concerned with human rights and fundamental freedoms, from which many laws, declarations and international agreements in various fields of human rights have emerged. .

It is known that women, like men, enjoy a wide range of rights, such as social rights, political rights, economic rights, and cultural rights. However, Islamic law has controls and conditions for women's work, education, movement, and what relates to their eligibility in legal cases, which are in the interest of the woman herself, her family, and society.

It should be noted that we cannot address all of these rights in this study for stretching so we will limit ourselves to referring to social rights only. We dealt with this research in a comparative manner between Islamic law and the statutory laws and agreements related to women's rights, and it is clear that there are Many international agreements and laws include women's rights and protection, so we decided to choose the (CEDAW) Convention as a model for comparison.

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه ومن سار على نهجه إلى يوم الدين، أما بعد :

فهذا بحث عن الحقوق الاجتماعية للمرأة بأسلوب مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقوانين والاتفاقيات الوضعية المتعلقة بحقوق المرأة، ومن الواضح إن هناك العديد من الاتفاقيات والقوانين الدولية التي تضمنت حقوق المرأة وحمايتها لذا فإننا ارتأينا أن نختار اتفاقية (سيداو) أنموذجاً للمقارنة.

ويتكون هذا البحث من مدخل ومبحثين، أما المدخل فاشتمل على لمحة موجزة عن اتفاقية (سيداو)، وأما المبحث الأول فقسمناه على مطلبين، المطلب الأول تناولنا فيه مفهوم حقوق المرأة في الشريعة الإسلامية، والمطلب الثاني تناولنا فيه مفهوم حقوق المرأة في المواثيق والاتفاقيات الدولية. وأما المبحث الثاني فقسمناه على مطلبين أيضاً، المطلب: الأول حقوق المرأة الاجتماعية في الشريعة الإسلامية، والمطلب الثاني: حقوق المرأة الاجتماعية في اتفاقية (سيداو).

ثم تناولنا خاتمة للبحث اشتملت على أهم النتائج والتوصيات التي توصلنا إليها، ثم ذكرنا قائمة للمصادر والمراجع.

الباحثان

لمحة موجزة عن اتفاقية (سيداو)

اتفاقية (سيداو)^(١): تركز هذه الاتفاقية على مبدأ المساواة المطلقة والتماثل التام بين المرأة والرجل، في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفي التعليم والعمل والحقوق القانونية، وكافة الأنشطة، واشتملت الاتفاقية على ستة أجزاء تفرعت منها ثلاثون مادة، ويمكن عرض هذه الأجزاء بإيجاز وكما يلي:

الجزء الاول : التعريفات والتدابير ، ويحتوي على ست مواد، يشرح فيها معنى التمييز ضد المرأة وتتص على التماثل التام بين الرجل والمرأة بغض النظر عن حالتها الزوجية، كما تحتوي على التدابير القانونية التي يمكن اتخاذها من قبل الدول الأطراف وتدابير أخرى.

الجزء الثاني : الحقوق السياسية، ويحتوي على ثلاث مواد وأهم ما تركز عليه هذا الجزء هو المساواة بين الرجل والمرأة في المجال السياسي ترشيحاً وانتخاباً ووظيفة وسلطة على المستوى الوطني والدولي .

الجزء الثالث : حق التعليم والعمل، ويشتمل هذا الجزء على خمس مواد يدعو فيها إلى إزالة جميع الفوارق بين الرجل والمرأة في جميع مجالات التعليم وكافة مراحله، كما تنادي بحق المرأة في اختيار المهنة التي تمتهنها، وضمان حقوق متساوية مع الرجل في فرص العمل والأجر.

الجزء الرابع: حق الأهلية القانونية، ويشتمل هذا الجزء على مادتين تركزان على منح المرأة أهلية قانونية مماثلة لأهلية الرجل في جميع مراحل الإجراءات القضائية كحق السفر واختيار السكن واختيار الزوج والطلاق وحق القوامة والوصاية والحق في تحديد النسل .

الجزء الخامس والسادس : هذان الجزءان يحتويان على سبع مواد تهتم بالهيكل الإداري للجان الخاصة بمراقبة تنفيذ الاتفاقية من قبل الدول الأعضاء والتعهد برفع التقارير للأمين العام للأمم المتحدة، واتخاذ التدابير اللازمة على الصعيد الوطني لتطبيق الكامل للحقوق المعترف بها في هذه الاتفاقية^(٢).

(١) لفظ (سيداو - CEDAW) هو مختصر Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination Against Women.

(٢) اتفاقية (سيداو)، منظمة (NDI)، المعهد الديمقراطي الوطني: ص ٣-٧.

المبحث الأول

مفهوم حقوق المرأة الاجتماعية في الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية

المطلب الأول: مفهوم حقوق المرأة الاجتماعية في الشريعة الإسلامية

ويمكن أن نعرف حقوق المرأة الاجتماعية في الشريعة الإسلامية باعتبارين، أولاً : باعتباره مركباً إضافياً، ثانياً باعتباره علماً ولقباً.

أولاً: باعتباره مركباً إضافياً:

الحقوق لغة : الحقوق جمع (حَقّ) وله معان كثيرة في اللغة، (منها) إنه نقيض الباطل، والحق من أسماء الله تعالى^(٣)، و(منها) الثبوت والوجوب، قال تعالى: ﴿ قَالُوا بَلَىٰ وَلَكِنَّ حَقَّتْ كَلِمَةُ الْعَذَابِ عَلَى الْكَافِرِينَ ﴾ (٧١) الزمر: ٧١ أي: ثبتت ووجبت^(٤).

أ- **الحقوق اصطلاحاً :** يستعمل لفظ (الحق) في مجالات عديدة منها : شرعية، وقانونية، وفلسفية وغيرها من المجالات، ونكتفي هنا بتعريفه شرعاً وقانوناً.

١- **الحقوق شرعاً:** يعرف بأنه (ما ثبت بإقرار الشارع وأضفى عليه حمايته)^(٥). ويلاحظ أن الحق في الشريعة الإسلامية لا بد أن يصدر من الشارع وهو الله تعالى فكل ما جاءنا عن

طريق الوحي سواء كان قرأناً أو سنة صحيحة فيعد إما حقاً لله أو حقاً للعباد .

٢- **الحقوق قانوناً:** (هو مركز شرعي من شأنه أن ينتفع به صاحبه أو غيره)^(٦).

ج- الاجتماعية :

لغة مأخوذ من لفظ(جمع) وهو بمعنى: جمع الشيء عن تفرقة (يجمعه جمعاً)، ويأتي أيضاً بمعنى تأليف المتفرق، وجماعة من الناس^(٧).

^٣ () لسان العرب، ابن منظور، ٥٢٥/٢. وومعجم قاموس المحيط، الفيروز آبادي، ٣٠٧.

^٤ () ينظر: المعجم الفلسفي، جميل صليبا، ٣٤٥/١.

^(٥) حقوق وواجبات المرأة في الإسلام، عبد الكريم زيدان، ١١.

^(٦) () حقوق الإنسان، الدليمي، ٣.

^(٧) () ينظر: لسان العرب، ابن منظور، ٢٠٠٢/٢.

واصطلاحاً: هو (تقارب اجتماع بعضها من بعض)^(٨)، أو هو: (علم يبحث في نشوء الجماعات الإنسانية ونموها وطبيعتها وقوانينها، ونظمها، ويقال رجل اجتماعي مزاوِل للحياة الاجتماعية كثير المخالطة للناس)^(٩).

د- الشريعة:

للشريعة في اللغة معان كثيرة منها: يقال: شرع الواردُ شرعاً إذا تناول الماء بفيه، ومنها: شرعتِ الدوابُّ في الماء أي دخلت، والشريعة والشرع والمشرعة هي المواضع التي ينحدر منها الماء. ومنه اشتق الفعل (شرع) أي بدأ وحدد ومنع، ويدل على كل ما هو واضح ومحدد^(١٠). والشريعة اصطلاحاً: (الإتزام بالتزام العبودية، وقيل: الشريعة هي الطريقة إلى الدين)^(١١). ثانياً: تعريف حقوق المرأة الاجتماعية في الشريعة الإسلامية باعتباره علماً أو لقباً. مصطلح (حقوق المرأة الاجتماعية) لم يكن معروفاً في جيل الصحابة والتابعين ومن بعدهم، شأنه شأن مصطلحات باقي العلوم كالفقه والتفسير والعقيدة والعلوم القرآن، وإنما ظهر هذا المصطلح في العصور الحديثة، لظروف وتطورات وظواهر اجتماعية ودينية وسياسية ودولية.

وهذا كله يمهد للجواب عن السؤال المطروح، لماذا لم يظهر اصطلاح حقوق الإنسان على لسان المسلمين؟

والجواب: هو إن الفقهاء والعلماء لم يتعرضوا لهذا العنوان ولم يرد في القرآن ولا السنة؛ لأن الشريعة كاملة، والأصل في جميع الأحكام أن تتعلق بالإنسان مباشرة قصداً أو هدفاً، فالإنسان هو المقصود في ذلك كله وهو الغاية في التشريع عامة، وهو الهدف من التنظيم، فالوضوء والغسل والطهارة والنظافة والعبادة والعقيدة والإيمان كل هذا نزل لتكريم الإنسان والسمو به ورفعته عن سفاسف العقائد الباطلة وعبادة الأصنام والحيوانات والطواغيت^(١٢).

وقد وردت آيات كثيرة في القرآن الكريم تدل على تكريم الإسلام الإنسان وتقضيله على الخلق، منها قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْوَحْشِ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً﴾^(١٣) الإسراء: ٧٠. وقوله تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾^(١٤) التين: ٤. وأما ما ظهر في الدول الغربية من اتفاقيات وجمعيات ومنظمات وعقد مؤتمرات ووضع قوانين ومواثيق المتعلقة بحقوق الإنسان فهو لأن الإنسان كان مضطهداً

^(٨) التعريفات، الجرجاني، ٩.

^(٩) المعجم الوسيط، الزيات، وعلي النجار، ١٣٥/١.

^(١٠) لسان العرب، ابن منظور، ٨٢/٥.

^(١١) التعريفات، الجرجاني، ١٠٥.

^(١٢) ينظر: حقوق الإنسان في الإسلام، محمد الزحيلي، ٢٥.

حقوق المرأة الاجتماعية بين الشريعة... م.م. محمد عبد الرحمن و م.م. خسرو اسماعيل

هناك ولم تكن له حقوق واضحة وكاملة، ناهيك عما كان يلاقيه الفرد الغربي من أنواع الظلم والاستبداد وانعدام العدل والسلب للحقوق، ومن أجل هذا كله ظهر عندهم مصطلح حقوق الإنسان أما عندنا نحن المسلمون فكانت الحقوق واضحة وكاملة ولا تحتاج إلى تعريف أو توضيح .

المطلب الثاني: مفهوم حقوق المرأة الاجتماعية في المواثيق الدولية

أولاً/ مفهوم حقوق المرأة كجزء من حقوق الإنسان في المواثيق والمنظمات الدولية:

لا يوجد تعريف محدد لحقوق المرأة بشكل عام وحقوقها الاجتماعية بشكل خاص في أي من المواثيق الدولية، وإنما أوردوا حقوقها ضمن حقوق الإنسان، وجعلوها جزءاً لا يتجزأ من حقوق الإنسان، وقد أفردوا حقوقها في بعض المواثيق التي تدعو إلى المساواة بينها وبين الرجل لرفع الاضطهاد عنها. وعليه سنتناول مفهوم حقوق المرأة على ضوء ما جاء في المواثيق الدولية على وجه العموم واتفاقية (سيداو)؛ لأنها ذات صلة على وجه خاص بحقوق المرأة.

وظهر جلياً معالم الاهتمام الدولي بوضع المرأة في إطار النظام القانوني الدولي لحماية حقوق الإنسان فيما تواترت عليه المواثيق والاتفاقيات الدولية ذات الطبيعة العامة من التأكيد على المساواة بين الرجل والمرأة بما يعنى المساواة بينهما في الكرامة والقيمة كبشر وكذا المساواة في الحقوق والفرص والمسؤوليات ونسرد منها مقتطفات تتمثل فيما يلي:

١- ميثاق الأمم المتحدة ١٩٤٥م:

ورد بميثاق الأمم المتحدة العديد من النصوص التي أكدت على مساواة النساء بالرجال في كافة الحقوق والالتزامات منها : ما جاء في الفصل الأول من ميثاق الأمم المتحدة م ٣/١ التأكيد على المساواة بين الرجال والنساء في الحقوق والالتزامات والحريات الأساسية بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين^(١٣).

٢- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٨م :

جاء في ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التأكيد على إيمان الأمم المتحدة وكافة أعضائها بحقوق الإنسان الأساسية وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء على وجه سواء من حقوق متساوية تهدف إلى رفع مستوى الحياة في جو من الحرية^(١٤).

^(١٣) ينظر : الفصل الأول من ميثاق الأمم المتحدة نص م (١ / ٣) تح: التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ١٩٤٥م.

^(١٤) ينظر: ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: ١٩٤٨م .

٣- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسي ١٩٦٦م :

تناول هذا العهد الحقوق المدنية والسياسية بشكل أكثر تفصيلاً وشمولاً مما أتى بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، حيث إذ ورد به بعض الحقوق مثل حق تقرير المصير، وقد حظر العهد على الدول الدعوة للحرب أو الدعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية التي تشكل تحريضاً على التمييز أو العداوة أو العنف، وقد أكدت المادة الثالثة من العهد على ضرورة أن تكفل الدولة مساواة الرجال بالنساء في الحقوق المدنية والسياسية^(١٥).

ثانياً/ حقوق المرأة في اتفاقية (سيداو) ١٩٧٩م..

رأينا فيما سبق إن الوثائق والصكوك الدولية لحقوق الإنسان قد أكدت ضرورة حماية حقوق المرأة، وإزالة كل أشكال التمييز ضدها، فليس من المعقول المزاجية بين عالمية حقوق الإنسان والإبقاء على التمييز القائم على أساس الجنس. فوفقاً لما رأينا في الفقرة السابقة تعددت النصوص التي تؤكد على المساواة بين الرجال والنساء في كافة الحقوق، ولكن المجتمع الدولي شعر بعدم كفاية هذه الاتفاقيات في توفير الحماية الحقيقية لحقوق المرأة، فتوجه إلى اعتماد مجموعة من الاتفاقيات والإعلانات الدولية ذات الصلة بحقوق المرأة، كان من أهمها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لسنة ١٩٧٩م، حيث وضعت هذه الاتفاقية الإطار العام لحماية المرأة ونصت على المبادئ العامة لتحقيق المساواة المطلقة بين المرأة والرجل في جميع المجالات وفي مختلف الميادين، ولذا أضحت هذه الاتفاقيات توصف بأنها شرعة دولية لحقوق المرأة. وبالإطلاع على نصوص اتفاقية (سيداو) نجد أنها اتخذت خطوة نحو إنهاء كل صور ومظاهر التمييز ضد المرأة عن طريق تحميل البلدان المسؤولية عن التمييز الذي يحدث في أراضيها^(١٦).

الخلاصة: وبعد عرض مختصر لهذه الاتفاقيات والموثائق الدولية حول ما أُشير فيها على حقوق المرأة على وجه العموم واتفاقية (سيداو) على وجه الخصوص ممكن أن نخرج بتعريف عن حقوق المرأة وهو إن المرأة لا تختلف عن الرجل في الحقوق والالتزامات ولها كامل الحرية في العمل والتعليم والمشاركة السياسية ولها الأهلية الكاملة أمام القانون وفي جميع القضايا.

^(١٥) ينظر: المادة الثالثة من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسي: ١٩٦٦م.

^(١٦) ينظر: اتفاقية (سيداو): ١٩٧٩م.

المبحث الثاني

حقوق المرأة الاجتماعية في الشريعة الإسلامية والاتفاقيات والمواثيق الدولية

المطلب الأول: حقوق المرأة الاجتماعية في الشريعة الإسلامية

أولاً: حق المساواة:

أ- مدلول المساواة لغة واصطلاحاً

١- المساواة لغة: مصدر سَوَّى تسوية، وأصله بلغ قدراً هو مبلغه، قال تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا سَاوَىٰ بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ﴾ الكهف: ٩٦. أي سَوَّى بين طرفي الجبلين، ومن تلك المعاني أيضاً التشابه، يقال: سواسية. أي: أشباه^(١٧).

وتأسيساً على ما تقدم من التعريفات اللغوية السابقة، يمكن القول: أن الأبعاد الدلالية لمصطلح المساواة تكشف لنا عن مَعْلَمَيْنِ لهذا المصطلح: ما ينصرف إلى ما هو مادي، فيكون بمعنى التماثل والتطابق التام بين الأشياء^(١٨)، يقول أبو هلال العسكري (المساواة تكون في المقدارين اللذين لا يزيد احدهما على الآخر، ولا ينقص)^(١٩).

ومن المساواة ما هو موقوف على الجانب المعنوي، فيعود معناه إلى العدل والتكافؤ في القدر والمنزلة، وهذا ما يختص به الإنسان، يقول الراغب الأصفهاني (المساواة.. المعادلة التي فيه استعمل استعمال العدل)^(٢٠).

أ- مفهوم المساواة في الشريعة الإسلامية

لقد شكلت المساواة في التصور الإسلامي خَصِيصَةً رَئِيسَةً لدين الإسلام عندما رفع شعار (الناس سواسية) وأنه "لا فضل لأحد على أحد إلا بالتقوى" وأن لفظ المساواة لم يرد في مصادر الشريعة الإسلامية، أما في بعدها الدلالي فقد عبر عنه بأساليب كثيرة، فقد ساوى بين الإنسان وغيره من المخلوقات التي تعيش على الأرض كقوله تعالى:

^(١٧) ينظر: لسان العرب، ابن منظور، ٣٩٦/٧.

^(١٨) ينظر: موسوعة المصطلحات الإسلامية، نزيهة امعاريج، ١٦٩/٥.

^(١٩) الفروق اللغوية، أبو هلال العسكري، ١٧٦.

^(٢٠) مفردات ألفاظ القرآن، الراغب الأصفهاني، ٣٢٨.

﴿ وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ثُمَّ إِلَيْكُمْ رَجَعُكُمْ يُخْشَرُونَ ﴾ (٢٨) الأنعام: ٣٨. وكذلك ساوى بين البشر ذكورا وإناثا على أنهم من أصل واحد في الخلق فقال عز وجل:

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي

وقد وردت أحاديث كثيرة تدعو إلى المساواة بين البشر جميعا وهدم الفوارق على أساس اللون أو القومية منها قوله ﷺ ((أَلَا لَا فَضْلَ لِعَرَبِيٍّ عَلَى عَجَمِيٍّ ، وَلَا لِعَجَمِيٍّ عَلَى عَرَبِيٍّ ، وَلَا أَحْمَرَ عَلَى أَسْوَدَ ، وَلَا أَسْوَدَ عَلَى أَحْمَرَ ، إِلَّا بِالْقُوَى))^{٢١} ٠

ج- المواضع التي ساوى فيها الإسلام بين الرجل والمرأة:

١- المساواة في أصل الإنسانية.

النساء والرجال في أصل الإنسانية سواء وقد خلقا من نفس واحدة، قال تعالى: ﴿يَتَّخِذُهَا النَّاسُ آتِفًا رَّبِّكُمْ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ۝١﴾ النساء: ١.

٢- المساواة في تكاليف الإيمان والعبادات والأخلاق، فهي مطلوبة بها كالرجل، في الإيمان قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمَ بِإِيمَانِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَأَهْنٌ لَهُمْ حُلٌّ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾ الممتحنة: ١٠ . وفي العبادات قال تعالى: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَنِينَ وَالْقَنِينَ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالْخَشِيعِينَ وَالْخَشِيعَاتِ وَالْمَتَصَدِّقِينَ وَالْمَتَصَدِّقَاتِ وَالصَّائِمِينَ وَالصَّائِمَاتِ وَالْحَفِظَةَ وَالْحَفِظَاتِ فَرُوجُهُم وَالْحَقِيقَةُ وَالْحَقِيقَاتُ وَالذَّاكِرُونَ وَالذَّاكِرَاتُ أَتَى اللَّهَ بِهِمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ الأحزاب: ٣٥ .

٣- المساواة في الجزاء والأجر، قال تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيٰوةً طَيِّبَةً ۖ وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ ﴿١٧﴾ النحل: ٩٧ .

٤- وقد ساوى بينهما في حق العمل والتعلم والتملك والموالة والتناصر، وساوى بينهما أمام القانون والقضاء، إلا ما جاء استثناء لكل منهما لحكم واعتبارات فطرية وتكوينية.

^{٢١} () أخرجه الإمام أحمد، مسند أحمد، ٤١١/٥، رقم: (٢٢٩٧٨).

القسم الأول : العلوم الشرعية:

لقد أوجب الإسلام على المرأة تعلم العلوم الشرعية والسعي لطلبها كما أوجبها على الرجل فيلزم تعلم أمور العقيدة والطهارة والصلاة والصيام وما فيهما من شروط وأركان، وكذلك أحكام الحج إذ قد تحج مع محرم لها، وكذلك أحكام الزكاة فقد تكون ذات مال^(٢٢)، فقد خصص رسول الله ﷺ يوماً لتعليم النساء، وخصهن بالبيعة أيضاً، ونقلت سيدتنا عائشة وأمّهات المؤمنين والصحابيات رضي الله عنهن عدداً كثيراً من الأحاديث، وعُرف بعضهن بالفقه والعلم. كل هذا يدل على جواز طلب المرأة العلم. فعن ابن عباس رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ ((خَرَجَ وَمَعَهُ بِلَالٌ فَظَنَّ أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ النِّسَاءَ فَوَعَّظَهُنَّ وَأَمَرَهُنَّ بِالصَّدَقَةِ فَجَعَلَتِ الْمَرْأَةُ تُلْقِي الْقُرْطَ وَالْخَاتَمَ وَبِلَالٌ يَأْخُذُ فِي طَرَفِ ثَوْبِهِ))^(٢٣). وقد ذكر البخاري هذا الحديث في باب: عظة الإمام النساء وتعليمهن. وقد ذهب الفقهاء إلى وجوب تعلم المرأة، يقول ابن حزم- رحمه الله تعالى- ((وفرض على كل امرأة التقه في كل ما يخصها كما ذلك فرض على الرجال ففرض على ذات المال منهن معرفة أحكام الزكاة وفرض عليهن كلهن معرفة أحكام الطهارة والصلاة والصوم وما يحل وما يحرم من المأكول والمشارب والملابس وغير ذلك كالرجال ولا فرق))^(٢٤).

القسم الثاني: العلوم الدنيوية:

ومن الفروض الكفائية أن يوجد في المجتمع الإسلامي نساء متخصصات في الطب بفروعه المختلفة التي تحتاجها النساء حتى يستغنين عن مراجعة الأطباء وكشف عورتهم للفحص والعلاج. وقد يستأنس لما نقول بأنه كان في زمن النبي ﷺ "قابلات" يولدن النساء الحوامل، كما كان هناك " خاتنات" وهن اللاتي يقمن بختان النساء، وكذلك يباح للمرأة أن تتعلم بعض الحرف والصنائع التي تناسبها كالحياكة والخياطة والتطريز ونحو ذلك^(٢٥)، يقول الفقيه الحنفي ابن عابدين - رحمه الله -: (وعليه- أي الأب - دفعها- أي ابنته- لأمرة تعلمها حرفة التطريز والخياطة مثلاً)^(٢٦). ويجب أن يكون خروج المرأة لطلب العلم والتعلم بإذن من وليها، مع الالتزام بالضوابط الشرعية كاملة كالاحتشام وغطاء الرأس واجتناب الخلوة ونحو ذلك^(٢٧).

ثالثاً : حق العمل.

عمل المرأة على نوعين: الأول: عملها داخل بيتها، والثاني: عملها خارج بيتها.

^(٢٢) ينظر : حقوق وواجبات المرأة في الإسلام، عبد الكريم زيدان، ١١٥ و ١١٦.

^(٢٣) أخرجه البخاري، صحيح البخاري، كتاب العلم، باب عظة الإمام النساء وتعليمهن، ٣٥/١، رقم: (٩٨).

^(٢٤) الإحكام في الأحكام، ابن حزم، ٤٠٩/٣.

^(٢٥) ينظر : حقوق وواجبات المرأة في الإسلام، عبد الكريم زيدان، ١١٦.

^(٢٦) رد المحتار على الدر المختار، ابن عابدين، ٣٣٧/٥.

^(٢٧) ينظر: المصدر السابق، ١٢٠ و ١٢١.

القسم الأول: عمل المرأة داخل بيتها.

إن عمل المرأة داخل بيتها هو واجب بحقها، وهو عملها الأول والأعظم، فعليها القيام بأعمال البيت وما تتطلبه الحياة الزوجية والوفاء بحق الزوج عليها، وقيامها بشؤون أولادها وتربيتهم ورعايتهم، وهذه الواجبات كثيرة جدا ومتعبة وتحتاج إلى تفرغ المرأة لها وبالتالي لا يمكنها - غالباً - القيام بالعمل المباح خارج البيت إلا على حساب التفريط بهذه الواجبات والتقصير والإهمال^(٢٨).

القسم الثاني: عمل المرأة خارج بيتها.

وبناء على ما قدمناه في الفقرة السابقة وبيناه فإن الأصل في عمل المرأة خارج بيتها هو المنع والحظر، لأن عملها هذا يزاحم عملها في البيت وهو واجب عليها لا يجوز مزاحمة المباح للواجب على نحو يخل بأدائه، وكذلك لأن زوجها أو وليها يتكفل بنفقتها^(٢٩).

وللإمام الكاساني في تعليل منع المرأة العمل خارج البيت قول رائع يقول: (أن المرأة محبوسة - أي من العمل - بحبس النكاح حقاً للزوج ممنوع من الاكتساب بحقه، فكان نفع حبسها عائداً إليه، فكانت كفايتها عليه، كقول النبي ﷺ: ((الخراج بالضمان))؛ ولأنها إذا كانت محبوسة بحبسه ممنوعة عن الخروج للكسب بحقه لو لم يكن كفايتها عليه لهلكت^(٣٠).

هذا إذا لم تكن ضرورة للعمل خارج البيت، إما إذا كانت هناك ضرورة للعمل خارج بيتها فهو جائز استثناءً؛ لأن الضرورات تبيح المحظورات، ومن الضرورات بأن كان زوجها مشغولاً بالجهاد أو كان لا يقدر على عمل بسبب الشيخوخة أو مرضٍ مقعدٍ أو كان زوجها ميتاً وترك لها أيتاماً ولا معيل لهم وغيرها من الأسباب^(٣١).

كما جاء في القرآن قصة ابنتي الشيخ الكبير وكانتا تقومان على غنم أبيهما ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةٌ مِّنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمُ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا سَقَىٰ حَتَّىٰ يَصْدِرَ الرِّعَاءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ ۝﴾ القصص: ٢٣.

وكذلك ما جاء في السنة النبوية المطهرة مما يدل على عمل المرأة خارج بيتها للحاجة والضرورة، ((عن أسماء بنت أبي بكر، رضي الله عنهما قالت: تزوجني الزبير وما له في الأرض من مالٍ، ولا مملوكٍ، ولا شيءٍ غير ناضجٍ وغير فرسه فكُنْتُ أَعْلِفُ فَرَسَهُ وَأَسْقِي الْمَاءَ وَأُخْرِزُ غَرَبَهُ وَأُعْجِنُ وَلَمْ أَكُنْ أَحْسِنُ أَحْبَزُ، وَكَانَ يَخْبِرُ جَارَاتِ لِي مِنَ الْأَنْصَارِ وَكُنَّ نِسْوَةً صَدَقَ وَكُنْتُ أَنْقُلُ النَّوَىٰ مِنْ أَرْضِ الزُّبَيْرِ الَّتِي أَقْطَعَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى رَأْسِي وَهِيَ مَبْنِي عَلَى ثُلَثِي فَرَسَخٍ فَجِئْتُ

^(٢٨) ينظر: حقوق وواجبات المرأة في الإسلام، عبد الكريم زيدان، ١٢٩.

^(٢٩) ينظر: المصدر نفسه، ١٣٠.

^(٣٠) بدائع الصنائع، الكاساني، ١١٤/٥.

^(٣١) ينظر: حقوق وواجبات المرأة في الإسلام، عبد الكريم زيدان، ١٣١.

حقوق المرأة الاجتماعية بين الشريعة... م.م. محمد عبد الرحمن و م.م. خسرو اسماعيل
يَوْمًا وَالنُّوَى عَلَى رَأْسِي فَلَقِيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَمَعَهُ نَقَرٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَدَعَانِي، ثُمَّ قَالَ: إِخْ إِخْ، لِيَحْمِلَنِي خَلْفَهُ فَاسْتَحْيَيْتُ أَنْ أُسِيرَ مَعَ الرِّجَالِ وَذَكَرْتُ الرُّبَيْرَ وَغَيْرَتَهُ، وَكَانَ أَغْيَرَ النَّاسِ فَعَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنِّي قَدْ اسْتَحْيَيْتُ فَمَضَى... (الحديث))^(٣٢)، وكان السبب الحامل لأسماء بنت الصديق رضي الله عنهما على الصبر على هذه الأعمال الشاقة هو انشغال أبيها وزوجها بالجهاد وغيره مما يأمرهم النبي ﷺ^(٣٣).

رابعاً : حرية التنقل

ويُقصد بحرية التنقل : الحرية في الرواح والمجيء والانتقال من مكان لآخر داخل الدولة التي يعيش فيها الشخص وخروجه منها وعودته إليها متى شاء دون منعه من ذلك دون وجه حق^(٣٤).

أ- موقف الإسلام من تنقل المرأة.

التنقل نوعان : تنقل لا يصدق عليه اسم السفر ، وتنقل يصدق عليه اسم السفر .
أما الأول (التنقل الذي لا يصدق عليه اسم السفر) : مثل الانتقال من مكان إلى مكان آخر داخل البلد لغرض التجارة، أو عيادة المريض، أو الخروج إلى المسجد، فهذا التنقل حكمه الإباحة أو الندب، ويشترط لتمتع المرأة بهذا التنقل إلى إذن الزوج إن كانت ذات الزوج أو إذن وليها إن لم تكن ذات

زوج^(٣٥). وللزوج حق في منعها، وعليها إطاعته في هذا الأمر .
وقد ذهب جمهور الفقهاء إلى أن المرأة لا تخرج إلا بإذن وليها داخل بلدها وبالمحرم خارج بلدها، قال النووي رحمه الله: (وللزوج منع الزوجة من الخروج إلى المساجد وغيرها، لما روى ابن عمر رضي الله عنهما "رأيت امرأة أتت إلى النبي صلى الله عليه وسلم وقالت يا رسول الله ما حق الزوج على زوجته قال حقه عليها أن لا تخرج من بيتها إلا بإذنه، فإن فعلت لعننها الله، وملائكة الرحمة، وملائكة الغضب، حتى تتوب أو ترجع، قالت يا رسول الله وإن كان ظالماً، قال وإن كان ظالماً" ولأن حق الزوج واجب، فلا يجوز تركه بما ليس بواجب)^(٣٦).

والثاني : التنقل الذي يصدق عليه اسم السفر وتقتصر فيه الصلاة، فلا بد لإباحة هذا التنقل للمرأة مصاحبة زوجها أو مصاحبة ذي محرم منها كأبيها، وهذا ما صرح به الأحاديث النبوية

^(٣٢) أخرجه البخاري، صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب الغيرة، ٤٦/٧، رقم: (٥٢٢٤).

^(٣٣) ينظر : الفتح الباري، ابن حجر العسقلاني، ٤٠٢/٩.

^(٣٤) ينظر : المفصل في أحكام المرأة، عبد الكريم الزيدان، ٣٢٧/٤.

^(٣٥) ينظر : المفصل في أحكام المرأة، عبد الكريم زيدان، ٢٠١.

^(٣٦) (المجموع، النووي، ٦٨/١٨).

الشريفة، قال النبي ﷺ: ((لا تسافر المرأة ثلاثة أيام إلا مع ذي محرم))^(٣٧). وقال أيضا: ((لا تُسافر المرأة مسيرة يومين إلا ومعه زوجها، أو ذو محرم))^(٣٨).

خامساً : الحقوق المتعلقة بأهلية المرأة.

تُعرف الأهلية في الشريعة بأنها: (عبارة عن صلاحية لوجوب الحقوق المشروعة له وعليه)^(٣٩).

وقد عرفها رجال القانون بأنها: (صلاحية الإنسان لأن تكون له حقوق وعليه التزامات وصلاحيته لصدر التصرفات القانونية منه بشكل يقيد به قانوناً)^(٤٠).

وبناء على هذين التعريفين يتضح لنا ما يلي: إن كل إنسان إذا سلب منه حق فله أن يطالب به أمام القضاء وعلى القاضي أن يرد حقه بعد أن يتبين من ذلك، ويحاسب إذا قصر في أداء واجبه أو سلب

حقاً لآخر ويستوي في ذلك الذكور والإناث ولا فرق بينهم.

وهناك آيات وأحاديث تدل على أن للمرأة الأهلية القانونية، والاقتصادية، وفي اختيار الزوج، وفي غيرها من العقود والمعاملات ولكن في بعض العقود تحتاج إلى شروط لإتمامها كاختيار الزوج لا بد بعد رضاها إلى موافقة ولي الأمر إذا كانت بكراً.

ففي الأهلية القانونية يقول تعالى: ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا﴾ (٧) النساء: ٧. فهذه الآية تبين أهلية المرأة في نصيبها للميراث مثل الرجل، ويتساوين في انتزاع حقوقهن أمام القضاء مع الرجال، وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا ءَاتَيْنَهُنَّ﴾ النساء: ١٩ ونقل عن ابن عباس رضي الله عنهما في تفسير هذه الآية: كانوا إذا مات الرجل كان أولياؤه أحق بامرأته، إن شاء بعضهم تزوجها، وإن شاءوا زوجوها، وإن شاءوا لم يزوجوها، فهم أحق بها من أهلها، فنزلت هذه الآية في ذلك^(٤١). ويظهر في هذه الآية إن المرأة المتوفى عنها زوجها لها الأهلية الكاملة في تقرير مصيرها ولا يحق للورثة من الرجال التدخل في مصيرها.

^(٣٧) أخرجه البخاري، صحيح البخاري، كتاب تقصير الصلاة، باب في كم يقصر الصلاة. ٥٤/٢، رقم: (١٠٨٦).

^(٣٨) أخرجه البخاري، صحيح البخاري، كتاب الصوم، باب صوم يوم عرفة، ٥٦/٣، رقم: (١٩٩٥).

^(٣٩) التعريفات، الجرجاني: ٣١.

^(٤٠) المدخل لدراسة القانون، عبدالعالى صالح العكيدى، ٤٧.

^(٤١) ينظر: تفسير القرآن العظيم، بن كثير، ٦١٩/١.

حقوق المرأة الاجتماعية بين الشريعة... م.م. محمد عبد الرحمن و م.م. خسرو اسماعيل

وفي التوكيل يقول ابن قدامة المقدسي -رحمه الله-: (وكل من صح تصرفه في شيء بنفسه وكان مما تدخله النيابة صح أن يوكل فيه رجلاً أو امرأة) (٤٢).

ويقول ابن حزم -رحمه الله- في هبة المرأة وصدقتها بأموالها الخاصة: (لا يجوز الحجر على المرأة ذات الزوج، ولا بكرا ذات أب ولا غير ذات أب، وصدقته وهبتها نافذة كل ذلك من رأس مالها إذا حاضت - أي إذا صارت بالغة - كالرجل سواء بسواء، وهو قول سفيان الثوري، وأبي حنيفة، والشافعي،

وأبي الثور، وأبي سليمان وأصحابهم) (٤٣).

وفي اختيارها الزوج ورضاها ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم ((لا تُنْكَحُ الْأَيِّمُ حَتَّى تُسْتَأْمَرَ، وَلَا تُنْكَحُ الْبُكَرُ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَكَيْفَ إِذْنُهَا؟ قَالَ: أَنْ تُسَكَّتْ)) (٤٤).
المطلب الثاني: حقوق المرأة الاجتماعية في اتفاقية (سيداو)

أولاً: المساواة:

ورد في المادة الثانية من الاتفاقية ما يلي:

تشجب الدول الأطراف جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتتفق على أن تنتهج، بكل الوسائل المناسبة ودون إبطاء، سياسة تستهدف القضاء على التمييز ضد المرأة، وتحقيقاً لذلك تتعهد بالقيام بما يلي:

(أ) إدماج مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في دساتيرها الوطنية أو تشريعاتها المناسبة الأخرى، إذا لم يكن هذا المبدأ قد أدمج فيها حتى الآن، وكفالة التحقيق العملي لهذا المبدأ من خلال التشريع وغيره من الوسائل المناسبة.

(ب) اتخاذ المناسب من التدابير، تشريعية وغير تشريعية، بما في ذلك ما يناسب من جزاءات، لحظر كل تمييز ضد المرأة.

(ج) فرض حماية قانونية لحقوق المرأة على قدم المساواة مع الرجل، وضمان الحماية الفعالة للمرأة، عن طريق المحاكم ذات الاختصاص والمؤسسات العامة الأخرى في البلد، من أي عمل تمييزي.

^{٤٢} (المغني، ابن قدامي المقدسي، ٢٠٢/٥).

^{٤٣} (المحلى، ابن حزم، ١٨٠/٧).

^{٤٤} (أخرجه البخاري، صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب لَا يُنْكَحُ الْأَبُ وَغَيْرُهُ الْبُكَرُ وَالْثَيِّبُ إِلَّا بِرِضَاهَا. ٢٣/٧، رقم: (٥١٣٦)).

(دـ) اتخاذ جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة من جانب أي شخص أو منظمة.

(هـ) اتخاذ جميع التدابير المناسبة، بما في ذلك التشريعي منها، لتغيير أو إبطال القائم من القوانين والأنظمة والأعراف والممارسات التي تشكل تمييزاً ضد المرأة^(٤٥).

ومن خلال هذه المادة يتبين ما يلي:

إن الاتفاقية مبدؤها ومنتهىها ولحمتها وسداها هو المساواة المطلقة والتماثل التام بين الرجل والمرأة في جميع مجالات الحياة، السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية وغيرها من الحقوق ، وهذا مخالف للشريعة الإسلامية والقيم الأخلاق الصحيحة. فالاتفاقية مشحونة بجو العداء بين الرجل والمرأة فهي تصور العلاقة بينهما كعلاقة ظلم تاريخي تريد أن تضع حداً لها. وأن الاتفاقية أغلقت الجانب العقلي والفسولوجي "الجسمي" والسيكولوجي "النفسي" بين الجنسين بينما الشريعة الإسلامية راعت هذه الجوانب المختلفة بينهما على أساس التنوع لا التضاد والتكامل لا التنافس^(٤٦).

ثانياً : الحقوق العملية

جاء في الجزء الثالث من المادة العاشرة ما يلي:

إن دول الأطراف تتخذ جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة لكي تكفل حقوقاً مساوية لحقوق الرجل في ميدان التعليم وبوجه خاص لكي تكفل على أساس تساوي الرجل والمرأة وذلك في الحصول على نفس الدرجات العلمية وتوفر نفس المناهج الدراسية وأن يكون التعليم مختلطاً وأن تستفاد كل المنح التعليمية وكذلك التساوي في الأنشطة الرياضية والتربية البدنية^(٤٧).

ومن خلال هذه الفقرة من الاتفاقية يتبين إنها لا تعارض نصوص الشريعة الإسلامية من حيث منح المرأة الحقوق العلمية وكما أسلفنا سابقاً في المطلب الأول إن طلب العلم فرض كفاية على المرأة كما هو على الرجل، ولكنها خالفته بالنسبة لمساواتها المطلقة بين الذكور والإناث في المناهج التعليمية والأنشطة الرياضية والتربية البدنية، وتشجيعهم على التعليم المختلط، فهذا لا يناسب المرأة ويضرها ولا ينفعها، وذلك لأن الفتاة تحتاج في حياتها العلمية بعد التخرج

^(٤٥) ينظر : اتفاقية (سيداو)، ٣.

^(٤٦) ينظر : حقوق المرأة بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، عصام أحمد البشير، ٣ .

^(٤٧) ينظر : اتفاقية (سيداو)، ١٩ و ٢٠.

حقوق المرأة الاجتماعية بين الشريعة... م.م. محمد عبد الرحمن و م.م. خسرو اسماعيل

إلى ما لا يحتاجه الفتى، فهي مهياة بفطرتها وخلقتها لتكون زوجة، فمن الواجب أن يوضع لها مناهج ما تنيدها في حياتها المستقبلية، وكذلك بالنسبة للأنشطة الرياضية فإن طبيعتها الفسيولوجية "الجسمية" لا تسمح لها أن تقوم بكل ما يقوم به الفتى ، وكذلك بالنسبة للتعليم المختلط فله أثار سلبية على كلا الطرفين لاسيما في مراحل المراهقة من عمرهما مما يؤثر على المسيرة التعليمية.

ثالثا: حق المرأة في العمل.

ورد في المادة (١١)

١- تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في ميدان العمل لكي تكفل لها، على أساس المساواة بين الرجل والمرأة، نفس الحقوق ولا سيما^(٤٨):

(أ) الحق في العمل بوصفه حقا ثابتا لجميع البشر.

(ب) الحق في التمتع بنفس فرص العمالة، واختيار المهنة ونوع العمل.

(ج) الحق في المساواة في الأجر، بما في ذلك الاستحقاقات، والحق في المساواة في المعاملة فيما يتعلق بالعمل ذي القيمة المساوية، وكذلك المساواة في المعاملة في تقييم نوعية العمل.

(د) الحق في الضمان الاجتماعي، ولا سيما في حالات التقاعد والبطالة والمرض والعجز والشيخوخة.

٢- توخيا لمنع التمييز ضد المرأة بسبب الزواج أو الأمومة، ضمانا لحقها الفعلي في العمل، تتخذ الدول الأطراف التدابير المناسبة:

(أ) لحظر الفصل من الخدمة بسبب الحمل أو إجازة الأمومة.

(ب) لإدخال نظام إجازة الأمومة المدفوعة الأجر أو المشفوعة بمزايا اجتماعية مماثلة دون فقدان للعمل السابق أو للأقدمية أو للعلاوات الاجتماعية.

إن الشريعة الإسلامية مبديا لا تمنع المرأة من العمل خارج بيتها ولكن عملها داخل بيتها أولى بل هو الأصل وعملها خارج بيتها يعد ضرورة واستثناء وعليه فإن الاتفاقية تخالف الشريعة الإسلامية في أمور عديدة وهي :

^(٤٨) () ينظر: اتفاقية (سيداو)، ٢٠ و ٢١ و ٢٢.

أ- أنها خالفت الشريعة الإسلامية في خروج المرأة دون اعتبار لإذن ولي الأمر أو مراعاة لاحترام المرأة والخلوة بالرجال .

ب- أغفلت الاتفاقية الأضرار الناتجة عن خروج المرأة إلى العمل، فهي بخروجها تهمل أطفالها وتحرمهم من العطف والرعاية وتحرم زوجها من راحة السكن مما يؤدي إلى تفكك الأسرة وانشطارها.

ج- أغفلت الجانب الجسدي والنفسي لدى المرأة، فهي لا تستطيع ان تقوم بالأعمال التي لا تناسب تكوينها الخلقي^(٤٩).

رابعاً : حرية التنقل في اتفاقية (سيداو)

تنص الاتفاقية في الفقرة الرابعة من المادة الخامسة عشر في الجزء الرابع ما يلي:

تمنح الدول الأطراف الرجل والمرأة نفس الحقوق فيما يتعلق بالتشريع المتصل بحركة الأشخاص وحرية اختيار محل سكناهم وإقامتهم^(٥٠).

إن الشريعة الإسلامية لا تمنع من حركة المرأة داخل بلدها وخارجها ولكن ليس على إطلاقه بل وضع لها شروط تصب في مصلحة المرأة وتحميها من المخاطر التي لا طاقة للمرأة في دفعها ومقاومتها، فالاتفاقية لا تضع اعتباراً لهذه المخاطر التي في الغالب تتعرض لها المرأة منها قوامة الرجل وإذن وليها فالأسرة مؤسسة لا بد لها من قيادة تتخذ القرار بعد مشاورة الأطراف وهذه القيادة هي الرجل، أما جو الندية والعداء الذي شحنت به الاتفاقية يؤدي إلى تفكيك وتشتيت هذه المؤسسة، وكذلك تتعارض مع جواز خروج المرأة خارج بلدها دون محرم^(٥١).

خامساً: أهلية المرأة في اتفاقية (سيداو):

وردت أهلية المرأة في مواد وفقرات عديدة من الاتفاقية، سنختار منها ما يتناسب مع بحثنا وهي الأهلية القانونية، والاقتصادية، وأهلية اختيار الزوج.

١- الأهلية القانونية : تنص الاتفاقية في الفقرة الأولى والثانية والثالثة من المادة الخامسة عشر من

الجزء الرابع ما يلي: (للمرأة الأهلية القانونية كاملة ومتساوية مع الرجل وتعد جميع الصكوك والقوانين التي تحد من أهلية المرأة القانونية باطلة)^(٥٢).

^(٤٩) ينظر: العدوان على المرأة في المؤتمرات الدولية، فؤاد عبد الكريم، ٢٣٩.

^(٥٠) ينظر: اتفاقية (سيداو) : ٢٥.

^(٥١) ينظر: حقوق المرأة بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، عصام أحمد البشير، ٤.

^(٥٢) اتفاقية (سيداو)، ٢٤.

حقوق المرأة الاجتماعية بين الشريعة... م.م. محمد عبد الرحمن و م.م. خسرو اسماعيل

٢- **الأهلية الاقتصادية:** نصت الاتفاقية في المادة الثالثة عشر من الجزء الثالث ما يلي: (تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في المجالات الأخرى للحياة الاقتصادية والاجتماعية لكي تكفل لها، على أساس المساواة بين الرجل والمرأة نفس الحقوق لاسيما الحق في الحصول على القروض المصرفية، والرهون العقارية وغير ذلك من أشكال الائتمان المالي)^(٥٣).

٣- **أهلية المرأة في حرية اختيار الزوج:** نصت الاتفاقية في فقرة (ب) من المادة السادسة عشر في الجزء الرابع ما يلي: (نفس الحق في حرية اختيار الزوج، وفي عدم عقد الزواج إلا برضاها الحر الكامل)^(٥٤).

ومن خلال عرضنا لفقرات الاتفاقية يتبين لنا ما يلي:

أ- ان الاتفاقية خالفت الشريعة الإسلامية في جعل شهادة المرأة كالرجل وتخالف رأي الجمهور في عدم قبول شهادة المرأة في الحدود والقصاص، وهذا الفرق في الحكم ناتج عن الاختلافات الفسيولوجية والسيكولوجية لا علاقة لها بالإنسانية والأهلية .

ب- لا مانع من عمل المرأة في الشريعة الإسلامية وان تكون المرأة لنفسها رأس مالها وتستقل اقتصاديا، ولكن الاتفاقية تسهل حصول المرأة على القروض الربوية، أو ما يطلق عليه بالخدمات الائتمانية فإن هذه القروض تعد من الربا وهي من الكبائر، وقد حرمه الله تعالى في كتابه ورسوله في سنته.

ج- إن الاتفاقية أعطت الحرية المطلقة للمرأة دون أي اعتبار لاختلاف الدين وكذلك أغفلت عن دور ولي أمرها وهذه مخالفة صريحة للشريعة الإسلامية .

^{٥٣} () المصدر نفسه، ٢٤.

^{٥٤} () المصدر نفسه، ٢٥.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين. أما بعد: من خلال دراستنا "حقوق المرأة الاجتماعية بين الشريعة الإسلامية واتفاقية (سيداو)" توصلنا لأهم النتائج والتوصيات التالية:

أولاً: النتائج:

- ١- إن الاتفاقية تخالف الشريعة الإسلامية؛ لأنها قائمة على أصول تخالف أصول الشريعة الإسلامية وترتكز على فلسفات تخالف عقيدتنا وديننا الحنيف.
- ٢- إن الاتفاقية تخالف العقل السليم والفطرة البشرية بمساواتها المطلقة بين الذكور والإناث في كل شيء.
- ٣- إن الاتفاقية مشحونة بجو من العداء بين الرجل والمرأة فهي تصور العلاقة بينهما على أنه ظلم تاريخي.
- ٤- إن الاتفاقية تحاول القضاء على الأسرة وتفكيكها من خلال إعطاء المرأة نفس حقوق الرجل في القوامة.
- ٥- إن الاتفاقية تنمي روح الفردية لدى المرأة وتعدّها فرداً مستقلاً عن الأسرة .
- ٦- إن الاتفاقية ناقصة لأنها تتحدث عن حقوق المرأة دون ذكر الواجبات.

ثانياً : التوصيات:

- أ- الدعوة لإعلان عالمي يتوافق مع الشريعة الإسلامية ويتناسب مع أعراف وعادات مجتمعاتنا.
- ب- ندعو الدول الإسلامية لعقد مؤتمرات ذات العلاقة بالمرأة والخروج بقوانين وتوصيات على دول الأعضاء تطبيقها.
- ج- ندعو إلى استعانة الحكومات بمنظمات المجتمع المدني في توعية وتنقيف المرأة المسلمة والمجتمع على أهمية بناء الأسرة وتماسكها، ودور المرأة الكبير في هذا الميدان.
- د- تحسين شروط وظروف عمل المرأة، وتطوير أنظمة التأمينات الاجتماعية والتقاعد المدني، بما يساعد على زيادة مشاركتها الاقتصادية.
- هـ- العمل على تنقيف الرجال بحقوق المرأة في ديننا الإسلامي ونبذ بعض العادات والتقاليد القبلية التي تظلم المرأة في الحقوق الزوجية، والتعليم، والحقوق المادية كالميراث والمهر ، والعمل في مجالات الطب والتعليم وما هو اقرب لطبيعة المرأة النفسية والجسدية

قائمة المصادر والمراجع بالعربية

- ❖ اتفاقية (سيداو)، منظمة (NDI)، المعهد الديمقراطي الوطني.
- ❖ ابن حزم الأندلسي، علي بن احمد بن سعيد، الأحكام في الأحكام، ت: محمد محمد تامر، ط/١- ١٤٢٤-٢٠٠٤ دار الكتب العلمية- بيروت.
- ❖ الكاساني الحنفي، علاء الدين أبي بكر بن بكر بن مسعود، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ت: علي محمد المعوض، عادل عبدالموجود، ط/٢- ١٤٢٤-٢٠٠٣ دار الكتب العلمية-بيروت.
- ❖ الجرجاني، علي بن محمد، التعريفات، ط/١- ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م- دار إحياء التراث- بيروت.
- ❖ ابن كثير القرشي الدمشقي، عماد الدين أبي الفداء اسماعيل، تفسير القرآن العظيم، ط/٢- ١٤٢٨- ١٩٩٨- مكتبة دار الفحاء- دمشق.
- ❖ الزحيلي، محمد، حقوق الإنسان في الإسلام، ط/٤- ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م- دار ابن كثير- بيروت.
- ❖ الدليمي، حافظ علوان حمادي، حقوق الإنسان، مطبعة هوار- دهوك- ٢٠٠٦م.
- ❖ البشير، عصام أحمد. حقوق المرأة بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي.
- ❖ الزيدان، عبد الكريم، حقوق واجبات المرأة في الإسلام، ط/١، ٢٠٠٤م- مؤسسة الرسالة- بيروت.
- ❖ ابن عابدين، محمد أمين بن عمر، رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار، تح: عادل أحمد عبدالموجود، علي محمد المعوض، ط/٢- ١٤٢٤-٢٠٠٣ دار الكتب العلمية - بيروت.
- ❖ البخاري، أبي عبد الله محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، دار الغد الجديد- منصوره.
- ❖ العبدالكريم، فؤاد عبدالكريم، العدوان على المرأة في المؤتمرات الدولية، ط/١، ١٤٢٦- ٢٠٠٥- مكتبة الملك فهد الوطنية.
- ❖ العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، الفتح الباري في شرح صحيح البخاري، ط/٣- ١٤٢١- ٢٠٠٠- مكتبة دار الفحاء- دمشق.
- ❖ العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله، الفروق اللغوية، دار الكتب العلمية، بيروت- ٢٠١٠م.
- ❖ ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي الإفريقي المصري، لسان العرب، دار الحديث- القاهرة- ١٤٣٢هـ- ٢٠٠٣م.

- ❖ النووي، الإمام أبي زكريا محي الدين بن شرف الدين، المجموع، دار إحياء التراث العربي - بيروت، تح: محمد نجيب المطيع.
- ❖ الأندلسي، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، المحلى بالآثار، دار الفكر - بيروت - ت: عبدالغفار سليمان البنداري.
- ❖ العكدي، عبدالعالي صالح، المدخل لدراسة القانون، كلية الحداثة الجامعة.
- ❖ الشيباني. أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الذهلي، مسند الإمام أحمد.
- ❖ صليبا، جميل، المعجم الفلسفي، ط/١ - ١٣٨٥هـ - ١٩٦٤ - سليمان زاده - قم.
- ❖ الزيات، إبراهيم مصطفى أحمد حسن حامد عبد القادر، النجار، محمد علي، المعجم الوسيط، ط/٢، المكتبة الإسلامية.
- ❖ الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، معجم قاموس المحيط، ط/٢، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م، دار المعرفة - بيروت.
- ❖ المقدسي، عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامي، المغني، على شرح مختصر الخرق، دار الكتاب العربي - ١٣٩٢ - ١٩٧٢ بيروت.
- ❖ الأصفهاني، الراغب، مفردات ألفاظ القرآن، تح/ مصطفى بن العدوي، ٢٠٠٩م.
- ❖ الزيدان، عبدالكريم، المفصل في أحكام المرأة وبيت المسلم في الشريعة الإسلامية، ط/٣ - مؤسسة الرسالة - بيروت.
- ❖ امعاري، نزيهة، موسوعة المصطلحات الإسلامية، تأصيل ووضوابط، المساواة، ط١، ١٤٤٥هـ - ٢٠٢٣م، دار الأصاله للنشر والتوزيع - اسطنبول - تركيا.

المصادر والمراجع بالإنكليزية

- ❖ aitifaqiat (sidaw), munazama (NDI), almaehad aldiymuqrati alwatani.
- ❖ abin hazm al'andalsi, eali bin aihmad bin saeid al'iihkam fi al'ahkami, t: muhamad muhamad tamir, ta/١
- ❖ ٢٠٠٤-١٤٢٤ - dar al kutub aleilmiat - bayrut.
- ❖ alkasani alhanafiu eala' aldiyn 'abi bakr bin bikr bin maseud, badayie alsanayie fi tartib alsharayiei, ta: eali muhamad almueawada, eadil eabd almawjudi, ta/ ٢ - ١٤٢٤-٢٠٠٣ - dar al kutub aleilmiat bayrut.
- ❖ aljirjani, eali bin muhamad bin eali altaerifati, ta/ ١ - ١٤٢٤h - ٢٠٠٣m - dar 'iihya' alturath alearabii - bayrut.
- ❖ bin kathir alqurashiu aldimashqiu eimad aldiyn 'abi alfida' asmaeil tafsir alquran aleazimi, ta/٢ maktabat dar alfayha' - dimashqa. ١٩٩٨- ١٤٢٨

- ❖ alzuhayli, muhamad huquq al'iinsan fi al'iislami, ta/ ١٤٢٦h - ٢٠٠٥ - dar abn kathir – dimashq- bayrut.
- ❖ aldilimy, hafiz eulwan hamaadi, huquq al'iinsani, matbaeat hawar - dahuk - ٢٠٠٦m.
- ❖ albashir eisam 'ahmadu. huquq almar'at bayn alsharieat al'iislamiyat walqanun alwadei.
- ❖ alzaydan, eabd alkrimi, huquq wajibat almar'at fi al'iislami, ta/١ - ١٤٢٥h - ٢٠٠٤m - muasasat alrisalat – bayrut.
- ❖ aibn eabidin muhamad 'amin bin eumar eabd aleaziza, radu almuhtar ealaa aldur almukhtar sharh tanwir al'absari, ta: eadil 'ahmad eabd almawjud eali muhamad almueawad / ٢-١٤٢٤-٢٠٠٣ - dar alkutub aleilmiat – bayrut.
- ❖ albukhariu, 'abi eabd allah muhamad bin 'iismaeila, sahih albukhari, dar alghad aljadid – mansurati.
- ❖ aleabd alkarim fuaad eabd alkarim aleudwan ealaa almar'at fi almutamarat alduwliati, ta/١, ١٤٢٦ ٢٠٠٥ - maktabat almalik fahd alwataniati.
- ❖ aleasqalani, 'ahmad bin ealiin bin hajara, alfath albari fi sharh sahih albukhari, ta/ ٣-١٤٢١- ٢٠٠٠- maktabat dar alfayha' – dimashqu.
- ❖ aleaskari, 'abu hilal alhasan bin eabd allah bin sahl bin saeid bin yahyaa, alfuruq allughawiati, dar alkutub aleilmiat - bayrut - ٢٠١٠m
- ❖ bin manzur muhamad bin makram bin ealiin al'iifriqiu almisriu lisan alearabi, dar alhadith alqahirat - ١٤٣٢h - ٢٠١٣m.
- ❖ alnawawiu al'iimam 'abi zakariaa muhi aldiyn bin sharaf aldiyn, almajmue , dar 'iihya' alturath alearabii bayrut, ti: muhamad najib almutie.
- ❖ al'andilsi, eali bin 'ahmad bin saeid bin hazm almuhalaa bialathar, dar alfikr - bayrut – t ; eabd alghafaar sulayman albandari.
- ❖ aleikidi, eabd aleali salih almadkhal lidirasat alqanuni, kuliyyat alhudaba' aljamieati.
- ❖ alshiybani, 'abu eabd allh 'ahmad bin muhamad bin hanbal aldhili, musnid al'iimam ahmad.
- ❖ saliba, jamil, almuejam alfalsafi, ta/١ - ١٣٨٥h - ١٩٦٤ - sulayman zadah – qim.
- ❖ alzayaatu, 'iibrahim mustafaa aihmad hasan hamid eabd alqadir alnajar, muhamad eali almuejam alwasit /٢ ,almaktabat al'iislamiatu.
- ❖ alfayruz abadi majad aldiyn muhamad bin yaequba, muejam qamus almuhit , ta/٢, ١٤٢٨h mu, dar almaerifat – bayrut ٢٠٠٧.-

- ❖ almiqdisi, eabd allh bin 'ahmad bin muhamad bin qudamaa almughaniy ealaa sharh mukhtasar alkharqii dar alkitab alearabiu - ١٣٩٢ - ١٩٧٢ buyrut.
- ❖ al'asfahani, alraaghiba, mufradat 'alfaz alquran t / mustafaa bin aleadwi, ٢٠٠٩m.
- ❖ alzaydan eabd alkrim, almufasal fi 'ahkam almar'at wabayt almuslim fi alsharieat al'iislamiati, ta/ ٣ muasasat alrisalat - bayrut.
- ❖ amaearij nazihati, mawsueat almustalahat al'iislamiat tasil wadawabit almusawat , ta', ١٤٤٥h- ٢٠٢٣m dar al'asalat lilnashr waltawzie - astanbul - turkia